الأمم المتحدة

UNW/2015/7

Distr.: General
20 July 2015
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥
١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت
المسائل التنظيمية

تقرير عن الدورة السنوية لعام ٢٠١٥، المعقودة في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥

أولا - المسائل التنظيمية

١ - عُقدت الدورة السنوية لعام ٢٠١٥ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٢ - وانتخب المجلس التنفيذي نائبتي الرئيس التاليتين أسماؤهن للفترة المتبقية من عام ٢٠١٥، سيبلا دوربوزوفيتش (البوسنة والهرسك)، وتمثل دول أوروبا الشرقية، وألما بيبيانا بيريز (كولومبيا)، وتمثل أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٣ - وأقر المجلس التنفيذي جدول أعماله المؤقت المشروح وخطة عمله للدورة السنوية (UNW/2015/L.3) ووافق على تقريره عن دورته العادية الأولى، المعقودة في ٩ شباط/فبراير ٢٠١٥ (UNW/2015/3). ووافق المجلس التنفيذي أيضا على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين لدورته العادية الثانية لعام ٢٠١٥، المقرر عقدها في ١٥ و ١٦ أيلول/سبتمبر.

٤ - واعتمد المجلس التنفيذي ثلاثة قرارات (٢/٢٠١٥، و ٣/٢٠١٥، و ٤/٢٠١٥) على النحو الوارد في مرفق هذا التقرير.

140815 300715 15-12201 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ثانيا – الكلمات الافتتاحية

٥ – رحب إيب بيترسون رئيس المجلس التنفيذي، (الممثل الدائم للدانمرك)، في كلمته الاستهلالية، بالأمين العام المساعد/نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج، الذي عين مؤخرا.

٦ – ووصف ولايته كرئيس للمجلس، حتى الآن، بأنها مثمرة، وعام ٢٠١٥ بأنه عام هام، يشهد احتفالات ومنتديات هامة، مثل الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين. وأعرب عن بالغ تقديره للعمل الدؤوب الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تهيئة الدول الأعضاء للدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة، وأيضا للعديد من الأحداث الهامة في عام ٢٠١٥، مثل المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، الذي عقد في أديس أبابا، والدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقدها في باريس.

٧ – وأشار رئيس المجلس إلى مشاركته في الزيارة الميدانية المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، إلى الأردن في عام ٢٠١٥، التي قال إنها كانت بمثابة تأكيد للحاجة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ليس فقط على الجبهة التنفيذية ولكن أيضا على الجبهة المعيارية وعلى جبهة الدعوة. وأشار إلى العمل الرائع الذي تقوم به الهيئة؛ وأعطى أمثلة لقوة التنفيذ من خلال الأداء الموحد. وسلط الضوء على ضرورة أن يتفكر المجلس في السبل التي يمكن بها تعزيز عمل الهيئة ليحدث أثرا أكبر على أرض الواقع، وحث الوفود على التعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة تفاعلية بغية اكتساب أفكار من إدارة الهيئة، وتقديم المشورة إليها في المقابل. وقدم لمحة عامة عن التقارير التي سيُنظَر فيها خلال الدورة الحالية، ومنها تقارير المراجعة الداخلية للحسابات والتقييمات، التي قال إنها تظهر قدرا عاليا من المهنية.

٨ – وشكرت فومزيلي ملامبو – نغوكا، وكيلة الأمين العام والمديرة التنفيذية للهيئة، في كلمتها الافتتاحية الدول الأعضاء على مساهمتها الهامة في عملية استعراض وتقييم السنوات العشرين لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين. وذكرت أن الاستعراض استفاد من المدخلات المقدمة من ١٦٨ بلدا، وكذلك من اللجان الإقليمية والمجتمع المدني، الأمر الذي أتاح منبرا آمنا للأدلة.

٩ – وفي معرض عرضها لتقريرها عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الأنشطة

التنفيذية في عام ٢٠١٤ (UNW/2015/6)، قامت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بإبلاغ المجلس بأن هيئة الأمم المتحدة للمرأة نفذت برامج قطرية في عام ٢٠١٤ قيمتها ١٢٤,٨ مليون دولار، بمعدل تنفيذ إجمالي للأنشطة المدرجة في الميزانية قدره ٨٢ في المائة، وهو ما يجاوز المعدل المستهدف البالغ ٧٥ في المائة في الخطة الاستراتيجية. وأشارت إلى أن الهيكل الإقليمي الجديد أدى إلى تعزيز حضور هيئة الأمم المتحدة للمرأة على المستوى التنفيذي. وأسفر ذلك عن تحسين اتساق البرامج القطرية مع الأولويات الوطنية وعن تحسين وضع الأداء. وأوردت أمثلة لنتائج ملموسة تحققت خلال العام الماضي، وأكدت أن الهيئة عملت بالتعاون مع الشركاء الوطنيين الرئيسيين ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات العامة، وكذلك مع القطاع الخاص. وشملت بعض الأمثلة المذكورة العمل الذي قامت به الهيئة نحو إنشاء لجان معنية بالمساواة بين الجنسين في البرلمانات؛ وتعزيز الجهود الرامية إلى إدراج مراعاة نوع الجنس في الخطط الوطنية من خلال أطر تخطيطية مُعَزَزَة؛ وتعزيز التشريعات المتعلقة بوضع حد للعنف ضد النساء والفتيات؛ ووضع خطط وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن.

١٠ - وفي معرض إشارتها إلى موضوع الموارد، وجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الانتباه إلى أحد الأسباب الرئيسية لعدم إحراز تقدم في كثير من البلدان على النحو الذي بينته التقارير الوطنية خلال استعراض السنوات العشرين التي مرت على تنفيذ منهاج عمل بيجين، وهو عدم كفاية التمويل الموفر لوزارات شؤون المرأة وبرامج النساء والفتيات. وقد أعاق نقص الاستثمار كثيرا إعمال حقوق النساء والفتيات في العديد من البلدان. وشددت على أن سد تلك الفجوة في التمويل وتحقيق هدف إطار التنمية المستدامة الجديد لما بعد عام ٢٠١٥، سيقتضي تمويلا غير مسبوق يتناسب مع حجم التغيير المنشود.

١١ - وحثت الدول الأعضاء على تخصيص استثمارات لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وأعربت عن شكرها لها لما قامت به من عمل حتى الآن في المفاوضات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وعلى الجهود التي تبذلها لدعم الهدف ٥ وسائر الأهداف المتصلة بالمساواة بين الجنسين.

١٢ - وأكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية من جديد أن تعبئة الموارد لا يزال يشكل تحديا كبيرا. غير أنها أعلنت أنه تم تسجيل ثلاثة أرقام قياسية جديدة: فقد حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أهداف تخفيض الموارد الأساسية وغير الأساسية، بمبلغ ٣٣٠ مليون دولار في مجموع الإيرادات؛ وأسهم ١٤٣ بلدا في الموارد الأساسية، وهو ما يمثل ٧٤ في المائة من عضوية الأمم المتحدة. وبينما أشارت إلى أن التنويع يشكل عنصرا أساسيا في استراتيجية الهيئة لتعبئة الموارد، شددت على أهمية الشراكات المبتكرة، مستشهدةً بأمثلة مختلفة.

١٣ - واختتمت عرضها بالتأكيد على أهمية تعاون المجلس بشكل وثيق مع الهيئة وتضامن الدول الأعضاء، وأعربت عن تطلعها إلى مشاركة رؤساء الدول في ''اجتماع قادة العالم المقبل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: التزام بالعمل''، المقرر عقده في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، والذي يشارك في استضافته الأمين العام بان كي - مون ورئيس الصين، شي جينبينغ.

١٤ - وردا على هذه الكلمات الافتتاحية، أعرب الحاضرون عن إشادتهم المدوية بالنتائج التي حققتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٤، وأثنى العديد من الوفود على الهيئة لتنفيذها ولايتها بشكل فعال، الأمر الذي يعد برهانا على ما تضيفه من قيمة، رغم محدودية الموارد، إلى منظومة الأمم المتحدة. وأقر بعض المتكلمين بالدور الهام الذي تقوم به الهيئة في تزايد الاعتراف على الصعيد العالمي بحقوق المرأة بصفتها عنصرا رئيسيا في تحقيق التنمية المستدامة. وتجلى ذلك في الهدف القائم بذاته المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين، الذي تكمله غايات شاملة في إطار أهداف أخرى، على النحو المبين في تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1). وأشيد أيضا بدور الهيئة في تعزيز المنظور الجنساني في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وفي مفاوضات تمويل التنمية، وبالعمل المتعلق باستعراض ما تحقق بعد مضي خمس عشرة سنة على اعتماد قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وهنأ بعض المتكلمين هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما قامت به من عمل موسع ومهني فيما يتعلق بالذكرى العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، وعلى وجه الخصوص، في الدورتين الثامنة والخمسين والتاسعة والخمسين من دورات لجنة وضع المرأة.

١٥ - وتناولت الوفود التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية، وأشارت وهي تتطلع إلى المستقبل إلى أهمية الإنجازات، بالنظر إلى أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة لم تتواجد إلا منذ خمس سنوات فقط. وباتت الهيئة بالفعل موضع ثقة ولا يمكن الاستغناء عنها وشريكا مختارا فعالا. وشدد العديد من المتكلمين على أن دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة يعد عاملا حاسما في تحقيق المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء العالم.

١٦ - ودعا أحد الوفود الهيئة إلى أن تواصل تعزيز شراكاتها الاستراتيجية مع المجتمع المدني والكيانات الوطنية في أنشطتها التنفيذية، وأن تقوم بتزويد هؤلاء الشركاء بدعم كاف في مجال بناء القدرات. وبهذه الطريقة، يمكن لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكون ''مدربة للمدربين، ومستشارة للمستشارين، وداعية للداعين لتحقيق المزيد من النتائج الفعالة والمستدامة''. وذُكرت البوابة المعرفية لتمكين المرأة اقتصاديا ''www.empowerwomen.org''،

كمثال ممتاز لمنبر إلكتروني يمكن أن تتقاسم فيه طائفة واسعة من أصحاب المصلحة أفضل الممارسات، الأمر الذي يتيح مواصلة تحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال الحكمة الجماعية والتجارب المباشرة. وأشاد كثير من المتكلمين بحملة 'الرجل نصير المرأة'، وبدور الدعوة المعزز الذي تقوم به الهيئة. وهنأت إحدى الدول الأعضاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة على ما تبذله من جهود محددة الغرض ومتواصلة في مجال الدعوة تعزيزاً ودعماً للدور القيادي للمرأة في السلام والأمن والاستجابة الإنسانية، وأعربت عن ارتياحها لاستمرار التركيز على هذا المجال.

١٧ - وأعرب كثير من المتكلمين أيضا عن تقديرهم للعمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وأشار أحد الوفود إلى أن خطة العمل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق منظومة الأمم المتحدة تشكل مساهمة هامة نحو تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين داخل منظومة الأمم المتحدة. وأقر المتكلمون بجهود هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك تقديم الدعم التقني إلى جميع الكيانات المشاركة. وارتأت الدول الأعضاء أن تنفيذ خطة العمل لن يؤدي فحسب إلى تعزيز المساءلة، بل يشكل أيضا مصدرا لحوافز إدماج المساواة بين الجنسين في عمليات هيئات الأمم المتحدة.

١٨ - وجرى التشديد، مع ذلك، على أن خطة العمل يتعين أن تكون شفافة تماما، وعلى ضرورة تبادل الإنجازات الفردية لكل كيان من الكيانات المشاركة. وحُثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على مواصلة الدعوة لتبادل أفضل الممارسات. وأعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في أن ترى تخصيص مزيد من التمويل داخل المنظومة لتنفيذ خطة العمل، من أجل تعزيز عملية ضمان الجودة. وبالإضافة إلى ذلك، طلبت اتباع مؤشرات أقوى فيما يتعلق بالإبلاغ عن نتائج المساواة بين الجنسين، في المرحلة المقبلة من خطة العمل.

١٩ - وسلط عدد من المتكلمين الضوء على المبادرات الوطنية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مشيرين إلى العديد من الإنجازات في هذا الصدد. ولاحظ البعض مع التقدير الاهتمام الذي توليه الهيئة لنساء وفتيات الشعوب الأصلية، وللنساء والفتيات ذوات الإعاقة، وزيادة تركيزها على العمل الإنساني. وشدد أحد المتكلمين على أن إنهاء العنف ضد المرأة ينبغي أن يكون أولوية وطنية، وأثنى على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لما تقوم به من عمل بشأن هذه المسألة في منطقته.

٢٠ - وحث أحد الوفود الهيئة على مواصلة إقامة شراكات مع اللجان الوطنية، مؤكدا أن تلك اللجان لديها إمكانية أن تكون أداة قيّمة لجمع الأموال وإقامة الصلات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثالثا - التقييم

٢١ - عرض مدير مكتب التقييم التقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤ (UNW/2015/5). ووفر التقرير معلومات عن أداء مهمة التقييم وعن مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنسيق التقييم المستجيب للاعتبارات الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وفي تنمية القدرات الوطنية في مجال التقييم. ويحدد أيضا برنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٥.

٢٢ - وإقرارا بأهمية تعزيز مهمة الرقابة والتقييم، أنشأ مكتب التقييم المستقل نظاما عالميا للرقابة على التقييم، من أجل توفير معلومات تتسم بالشفافية عن أداء مهمة التقييم على المستويين المؤسسي واللامركزي. ويستند النظام العالمي للرقابة على التقييم إلى ثمانية مؤشرات أداء رئيسية. وفي عام ٢٠١٤، استمر تقديم استعراض للأداء استنادا إلى مؤشرات الأداء الرئيسية إلى الإدارة العليا في المقر والمكاتب الميدانية، لإبراز مواطن القوة والمسائل التي تتطلب اهتماما مباشرا من الإدارة. وأسهم ذلك في تعزيز اهتمام الإدارة العليا بالتقييمات.

٢٣ - وتبين أن مهمة التقييم التي تقوم بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة قوية، حسب ما تجلى من مؤشرات الأداء الرئيسية. ومع ذلك، يلزم إدخال تحسينات في مجالات معينة. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بصورة استراتيجية في تعزيز القدرات المراعية للمنظور الجنساني سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو على الصعيد الوطني. وأوصي بتكثيف ذلك في إطار الخطة التحويلية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٢٤ - وبالإضافة إلى التقرير عن مهمة التقييم، قُدم تقييم مؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التمكين الاقتصادي للمرأة (UNW/2015/CRP.7)؛ وجرى استعراض السياسات والممارسات الرامية إلى تعزيز نظم التقييم المراعية للمنظور الجنساني (UNW/2015/CRP.6)، وقُدم رد الإدارة ذو الصلة في كل حالة من الحالات.

٢٥ - وفيما يتعلق بالنهج المقترح والخطوات التي ينبغي اتخاذها من أجل زيادة معدل الامتثال لخطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، أعربت الوفود عن دعمها للجهود التي تبذلها هيئة الأمم المتحدة للمرأة لمواصلة العمل على تحسين معدلات التنفيذ. وذُكر أن قيام مدير مكتب التقييم المستقل بتولي أيضا رئاسة

فريق الأمم المتحدة للتقييم لعام ٢٠١٥، يتيح مجالا كبيرا للنهوض بخطة التقييم المراعية للمنظور الجنساني.

٢٦ - وأشارت الدول الأعضاء إلى أن نطاق التغطية بالتقييم ومعدلات إنجازه هي أمور تستوجب اهتماما؛ غير أن هذه المسائل حظيت بالاعتراف ويجري اتخاذ إجراءات لمعالجة مواطن الضعف. وأعربت الدول الأعضاء عن اهتمامها بمعرفة المزيد من هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن الخطط والجداول الزمنية في هذا الصدد.

٢٧ - وشددت الوفود على أهمية إجراء تقييم مؤسسي لمساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة في التمكين الاقتصادي للمرأة، ولهذا المجال من مجالات العمل. واعتبرت الوفود التوصية بزيادة التركيز على الريادة الفكرية في مجال العمل القائم على الحقوق والمراعي للمنظور الجنساني في سياسات الاقتصاد الكلي مفيدة بشكل خاص، نظرا لأنها يمكن أن تعزز قدرة وأثر وفعالية الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

٢٨ - وحثت الوفود الهيئة على مواصلة التعاون مع الشركاء الآخرين، من قبيل مجموعة البنك الدولي، عند إعداد العمليات التشخيصية للتمكين الاقتصادي للمرأة. ورحبت الوفود بالاستنتاج الذي يفيد بأن الميزة النسبية الحالية للهيئة تكمن في سياستها وعملها المعياري، اللذين يوفران في رأيها، منظورا قائما على الحقوق ونهجا للحوار الحكومي الدولي. وأيدت الوفود التوصية القائلة بأنه ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تزيد تعزيز دورها القيادي في التنسيق والبرمجة المشتركة من أجل النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأيدت التحليل الذي يفيد بأنه ينبغي للهيئة أن تستفيد من منتديات التنسيق الموجودة في المقر وعلى الصعيد القطري، بهدف تجنب إضافة طبقات أخرى.

٢٩ - وأعرب وفدان من الوفود عن تأييدهما القوي للتوصية المطالبة بضرورة أن تطبق الهيئة في عملها محور تركيز استراتيجي واضح ونظرية جلية للتغيير في ما يتصل بالتمكين الاقتصادي للمرأة، لضمان شيوع توجيه مؤسسي مشترك على نطاق الهيئة بأسرها.

٣٠ - وفيما يتعلق برد الإدارة على هذا البند، رحبت الدول الأعضاء بالممارسة المتعلقة باتخاذ إجراءات على المديين القصير والمتوسط، وأوصت بأن تتضمن التقارير المقبلة مزيدا من التفاصيل عن المسؤولين عن إجراءات المتابعة.

٣١ - وفيما يتعلق باستعراض السياسات والممارسات الرامية إلى تعزيز نظم التقييم المراعية للمنظور الجنساني، إرتأت الدول الأعضاء أنها كانت مثالا للقيادة الجديرة بالثناء لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على نطاق المنظومة. وكانت عملية الاستعراض - وهي الأولى

من نوعها – بمثابة دراسة مرجعية أساسية عن حالة التقييم المراعي للمنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٣٢ – وشارك وفدان من الوفود في الترحيب بالدور القيادي لمكتب التقييم المستقل في تعزيز طرق ابتكارية مختلفة للوصول إلى عدد أكبر من المستفيدين من بناء القدرات في التقييمات المراعية للمنظور الجنساني. وحثت الوفود الإدارة على تكييف عمليات التخطيط الأخرى بما يتناسب مع الدروس المستفادة، ورحبت بالتعديلات التي أجريت عقب التقييمات المؤسسية المتعلقة بالفعالية التنظيمية على الصعيدين القطري والإقليمي، فضلا عن الشراكات الاستراتيجية، للاهتداء بها في استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

رابعا – تقديرات مشروع الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧

٣٣ – قدم مدير التنسيق، بصفته أيضا مدير التنظيم والإدارة بالنيابة، عرضا أوليا إلى المجلس التنفيذي (قبل تقديمه رسميا إلى لمجلس في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٥) بشأن تقديرات مشروع الميزانية المتكاملة للهيئة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧.

٣٤ – والميزانية المتكاملة هي الخطة المالية التي تتيح للهيئة أن تتمتع بالقدرة المالية والمؤسسية التي تخوّلها تحقيق النتائج المحددة في خطتها الاستراتيجية المعتمدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتغطي كافة فئات التكاليف والموارد العادية والموارد الأخرى في إطار مقترح موحّد واحد. وتشير التوقعات الحالية إلى أن الميزانية المتكاملة لفترة السنتين ستتضمن مبلغ ٨٨٠ مليون دولار في شكل تبرعات، وقد طُلب تخصيص اعتماد قدره ١٩٦,٤ مليون دولار (مبلغ إجمالي).

٣٥ – وفيما يلي عرض للسياق المالي:

(أ) ضمت ميزانية الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ مبلغ ٦٩٠ مليون دولار من التبرعات (٣٤٠ مليون دولار للموارد العادية؛ و ٣٥٠ مليون دولار للموارد الأخرى)؛

(ب) كان عام ٢٠١٤ هو السنة الأولى التي تحقق فيها هيئة الأمم المتحدة للمرأة الغايات المتصلة بالموارد العادية والموارد الأخرى؛

(ج) لا يزال تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مقسما بنسبة قريبة من ٥٠:٥٠ بين الموارد الأساسية وغير الأساسية.

٣٦ – ووفقا لما ورد في مشروع التقرير، فإن الجمعية العامة ستواصل النظر في الموارد الموفرة من الميزانية العادية اللازمة لخدمة العمليات الحكومية الدولية المعيارية، والأعمال في مجال

السياسات والتنسيق في سياق استعراضها للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، التي تبلغ في مجموعها للهيئة ١٥,٣ مليون دولار، والواردة كاشتراكات مقررة.

٣٧ - وتجدر الإشارة إلى أن سنة ٢٠١٤ كانت السنة الأولى التي حققت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المساهمات المستهدفة، وتجاوزتها بشكل طفيف، بالنسبة للموارد العادية والموارد الأخرى. واستنادا إلى هذا الاتجاه الإيجابي وإلى استطلاعات مع الجهات المانحة، ارتأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن من الواقعي اقتراح نمو مادي في التبرعات المقدمة لها. وتعتقد الهيئة أيضا أنه يتعين عليها أن تضطلع بدور استباقي فيما يخص نموها والاحتياجات ذات الصلة من أجل تنفيذ ولايتها.

٣٨ - وطلب أحد المتكلمين مزيدا من المعلومات عن خطط الهيئة إذا لم تتحقق توقعات التمويل وأصبح لزاما على الهيئة إعادة ترتيب أولويات عملها. وطلب وفد آخر معلومات عن البرامج الرئيسية التي تقوم الهيئة بإعدادها حاليا؛ وإيضاحات بشأن البلدان المستهدفة؛ وأنواع البرامج؛ ومدى ارتباط هذه المبادرة بتوقعات الهيئة بشأن التمويل.

٣٩ - وشددت إحدى الدول الأعضاء على الضرورة الملحة لاستكشاف إمكانية تخصيص مزيد من اشتراكات الأمم المتحدة المقررة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتناول هذه المسألة في اللجنة الخامسة.

٤٠ - وردا على التعليقات التي تم الإدلاء بها، أبرز الأمين العام المساعد/نائب المدير التنفيذي للسياسات والبرامج، ومدير التنسيق/مدير التنظيم والإدارة بالنيابة أن التوقعات تتفق مع الاتجاه التصاعدي منذ إنشاء الهيئة على جبهة الموارد غير الأساسية. وأكدا مع ذلك للوفود وجود خطط للطوارئ في حالة عدم استيفاء التوقعات المالية. وأوضحا كذلك أن البرامج الرئيسية تشير إلى عدد محدود من المبادرات العالية الأثر لإقامة روابط معيارية وتنفيذية، ولتيسير الاستفادة من وفورات الحجم. وسيستمر إطلاع المجلس التنفيذي على هذه المبادرة في الوقت المناسب.

خامسا - اجتماع إعلان التبرعات

٤١ - أعربت نائبة المديرة التنفيذية لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية في افتتاح اجتماع إعلان التبرعات عن شكرها لجميع الدول الأعضاء على دعمها المستمر لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأشارت إلى البيانات المختلفة التي أدلت بها الوفود والتي شددت على ضرورة أن يتم تمويل الهيئة بشكل يمكن التنبؤ به ومستدام وبقدر كافٍ لتنفيذ ولايتها تنفيذا تاما وفعالا. ولاحظت أن العديد من الدول الأعضاء

أبرزت الدور الحاسم للهيئة في إنجاز الولايات الأساسية مثلما هو الحال في سياق حقوق الإنسان والسلام والأمن، وفي تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ونشرها. وإذ شددت على أهمية الموارد الأساسية والتبرعات المعلنة المتعددة السنوات، ذكرت أن التمويل لا يزال يمثل أكبر التحديات التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وبعد مضي خمس سنوات، لم تف هيئة الأمم المتحدة للمرأة بعد بالمعيار المرجعي الهام للتمويل البالغ ٥٠٠ مليون دولار المحدد منذ إنشائها. ولا تزال الهيئة تعتمد على بضع جهات مانحة رئيسية للحصول على أغلبية مواردها. وفي ضوء ذلك، حثت الدول الأعضاء على أن تقرن دعمها السياسي القوي بتمويل تحوّلي من شأنه أن يلهم جهات أخرى على نفس المنوال، وأن يمكن الهيئة من أن ترقى إلى مستوى توقعات الدول الأعضاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٤٢ - وأوضح رئيس تعبئة الموارد، في العرض الذي قدمه، اتجاهات التمويل حتى الآن، وقدم لمحة عامة عن الحالة الراهنة. وصنف المستويات المختلفة للجهات المانحة، وشدد على أهمية المساهمات السياسية والمالية حتى من الاقتصادات الأصغر حجما. وأبرز المعالم الرئيسية التي شهدها عام ٢٠١٤ على النحو التالي: (أ) حقق الكيان أعلى مستوى لإيراداته: ٣٣٠ مليون دولار (بزيادة قدرها ١٧ في المائة عن مبلغ ٢٧٥ مليون دولار الوارد في عام ٢٠١٣). وبلغ مجموع التبرعات ١٦٤ مليون دولار للموارد الأساسية العادية (١٥٧ مليون دولار في ٢٠١٣)، و ١٥٩ مليون دولار للموارد غير الأساسية الأخرى (١١٩ مليون دولار في عام ٢٠١٣)؛ و (ب) سجلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أكبر عدد من الجهات المانحة الأساسية الحكومية منذ إنشائها (١٤٣)، الأمر الذي يعكس ولايتها العالمية؛ و (ج) بلغ مجموع المساهمات من القطاع الخاص، بما في ذلك الأموال التي جمعتها اللجان الوطنية ٧,٩ ملايين دولار.

٤٣ - وكرر كثير من المتكلمين تأييدهم القوي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وأقر المتكلمون بالعمل الاستثنائي الذي تم الاضطلاع به في النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم؛ وأثنوا على الإنجازات الملحوظة التي حققتها الهيئة في تلبية الغايات المتعلقة بالإيرادات للموارد العادية والموارد الأخرى على حد سواء؛ وأعربوا عن تطلعهم إلى الحوار المنظم المقبل بشأن تمويل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدورة العادية الثانية للمجلس في عام ٢٠١٥.

٤٤ - وأعلن كثير من المتكلمين تبرعاتهم على النحو المبين في مرفق هذا التقرير، في حين أكد آخرون على دعمهم السياسي المستمر وتقديرهم لعمل الهيئة في بلدانهم، مسلطين الضوء على أمثلة هامة. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم من أن تمويل الهيئة يقل بكثير عن الكتلة الحرجة اللازمة لقيامها بمهامها الأساسية وإنجاز ولايتها، ودعوا الدول

الأعضاء الأخرى إلى زيادة المساهمات في الميزانية الأساسية على وجه الخصوص. وبينما أثنى أحد المتكلمين على الإنجازات التي حققتها الهيئة على الرغم من القيود المالية التي تواجهها، حث الآخرين على زيادة المساهمات التي يقدمونها إلى الهيئة، إلى مستوى يتناسب مع التزامهم السياسي والولاية الطموحة التي عهدوا بها جميعا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٤٥ - وأقرت بعض الوفود بالجهود التي تبذلها الهيئة نحو توسيع قاعدة الجهات المانحة والتوسع في الشراكات، بما في ذلك مع القطاع الخاص.

سادسا - جلسة إحاطة خاصة: الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد القطري

٤٦ - قدم ممثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان عرضا عن عمل الهيئة في البلد، وقدم موجزا للنتائج الإنمائية حتى الآن[(١)]. وفيما يتعلق بالمجالات الرئيسية للدعم، أشير إلى أن جميع برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة موجهة إلى تعزيز الآليات الوطنية النسائية، الحكومية منها وغير الحكومية، من خلال تقديم الدعم المالي والتقني، فضلا عن إقامة شراكات وطنية للقيام بالبرمجة. وتقدم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الأموال عن طريق المجتمع المدني الوطني وتدعم أيضا مختلف الوزارات في جهودها الرامية إلى تعميم السياسات والتخطيط المراعيين للفروق بين الجنسين وفي عملياتها المؤسسية. ويقوم برنامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أفغانستان على ثلاث ركائز مواضيعية: القضاء على العنف ضد المرأة، والتمكين السياسي والاقتصادي، والتنسيق والدعوة.

٤٧ - وفتح الممثل الدائم لأفغانستان لدى الأمم المتحدة الباب لتوجيه الشكر إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على عملها في أفغانستان. وتبعته وفود أخرى في الإعراب عن تقديرها للعمل الذي تقوم به الهيئة.

سابعا - مراجعة الحسابات

٤٨ - عرض نائب مدير مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (UNW/2015/4). وبناء

(١) انظر http://www.unwomen.org/~/media/headquarters/attachments/sections/executive%20board/2015/as%2015/un%20women%20afghanistan%20programme-pdf.

على تقارير مراجعة الحسابات الصادرة حتى الآن والمرفوعة إلى المجلس التنفيذي منذ عام ٢٠١٢، تتصل أعلى ثلاث نتائج تكرارا بما يلي:

(أ) تعبئة الموارد: تأخيرات في وضع، وفي الشروع، في استراتيجيات لحشد الأموال، وهو ما يتجلى في نقص أو غياب استراتيجية لتعبئة الموارد؛ والأهداف غير الواقعية والتي يتعذر تحقيقها للتمويل غير الأساسي؛ وعدم فعالية التواصل مع الجهات المانحة وعدم كفاية القدرة على القيام بوظيفة تعبئة الموارد؛

(ب) رصد المشاريع والرقابة عليها: عدم اتساق وعدم كفاية أنشطة الرصد وقصور إدارة السُلَف المقدمة إلى الشركاء المنفذين؛

(ج) المشتريات: عدم تخطيط المشتريات وعدم وضع استراتيجية لها، وعدم بذل البائعين العناية الواجبة والقصور في إدارة العقود.

٤٩ - وجاءت توصيات مراجعة الحسابات الرئيسية ذات الأولوية العليا على النحو التالي:

(أ) توصيات عامة (متعلقة بنقص الدعم الكافي للمكاتب الإقليمية ورصد المكاتب القطرية في غياب إدارة عليا في البلد، وعدم امتثال المقر لدليل البرامج والعمليات فيما يتعلق بتوفير مزيد من الموظفين في سياق حالات النزاع/وما بعد انتهاء النزاع)؛

(ب) توصيات متعلقة بوحدات المقر (الافتقار إلى الوضوح بشأن الاحتياجات من الموارد؛ والولاية؛ ومسؤوليات الرصد/الرقابة؛ وتقديم التقارير والتدريب؛ وعدم كفاية نظم الدعم والجهود المتصلة بإدارة النتائج)؛

(ج) توصيات متعلقة بالمكاتب الميدانية (إدارة المخاطر (عدم كفاية تقييم المخاطر وإدارتها)؛ وإدارة البرامج والمشاريع (أوجه قصور في تصميم المشاريع وتخطيطها وتنفيذها، وأوجه قصور في إدارة سلف الشركاء، وعدم كفاية الرقابة فيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية)؛ والشراكة وتعبئة الموارد (تأخيرات في وضع استراتيجيات للتمويل وتعبئة الأموال).

٥٠ - وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بلغ معدل التنفيذ ٧٥ في المائة. ويعتبر هذا جيدا بالمقارنة مع معدل التنفيذ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذي بلغت نسبته ٦٧ في المائة. وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، كانت هناك ثلاث توصيات بدون تنفيذ لأكثر من ١٨ شهرا. ونُفذت اثنتان في الربع الأول من عام ٢٠١٥.

٥١ - وتشير الاستنتاجات الرئيسية للمراجعة الداخلية للحسابات إلى أن الضوابط الداخلية، وعمليات الحوكمة وإدارة المخاطر تؤدي وظيفتها بشكل عام. واتخذت الإدارة

خطوات لتنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، وهو أمر سيعزز قدرة هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الاضطلاع بولايتها بشكل فعال ويتسم بالكفاءة. و لم يُشَر إلى اكتشاف خسائر مالية في الحالات التي حُقق فيها والتي أُقفلت في عام ٢٠١٤.

٥٢ - وعرض رئيس اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات التقرير السنوي للجنة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (UNW/2015/4/Add.1) المتعلق بهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفيما يتعلق بالمراجعة الداخلية للحسابات، أوصي بأن تستمر الهيئة في تقييم الخيارات المتاحة بشأن أنسب نموذج لمهمة المراجعة الداخلية للحسابات، وبالتحديد ما إذا كانت ستواصل تعهيد المهمة إلى مصادر خارجية من خلال اتفاق مستوى الخدمة القائم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أم ستنشئ جهة تضطلع بمهمة المراجعة الداخلية للحسابات داخل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، لضمان تحقيق أعلى جودة بأقل تكلفة وبلوغ المستوى المناسب لتأكيدات مراجعة الحسابات والموارد.

٥٣ - ودعمت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات مواصلة تعزيز خدمات المراجعة الداخلية لحسابات هيئة الأمم المتحدة للمرأة لضمان كفاية نطاق التغطية بمراجعة الحسابات في خطتها السنوية. وأكدت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات من جديد أهمية القيام بانتظام برصد وتقييم مستويات الموارد وقدراتها، لضمان أن تكون مناسبة وكافية لتلبية احتياجات هيئة الأمم المتحدة للمرأة بوجه عام.

٥٤ - وأوصت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات أيضا بأن تستمر وحدة مراجعة الحسابات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة، التي يستعان لأدائها بمصدر خارجي هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى أن يحين الوقت الذي يُستَكمَل فيه هيكل الإدارة العليا القائم الكامل لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ويكون المجلس التنفيذي قد حدد التكاليف والفوائد الناجمة عن أي انتقال لاحق لوظيفة المراجعة الداخلية للحسابات ووافق عليها. وفي هذا الصدد، كررت اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات تأكيد أهمية وجود جهة تنسيقية تنظيمية مستقلة في هيئة الأمم المتحدة للمرأة تشرف على أنشطة مراجعة الحسابات الداخلية وتكفل إدماج النتائج في هيكل الإدارة العليا.

٥٥ - وفي أعقاب المداخلات التي قُدمت بشأن مسائل مراجعة الحسابات، قدم مدير التنسيق/مدير التنظيم والإدارة بالنيابة إحاطة إلى المجلس التنفيذي بشأن ردود الإدارة ذات الصلة.

٥٦ - وأعربت الدول الأعضاء، التي تكلمت، عن استحسانها للتقارير، ورحبت بالتقدم المحرز في معالجة توصيات المراجعة الداخلية للحسابات. وأكدت على أهمية تنفيذ جميع التوصيات على سبيل الأولوية، وحثت الهيئة على تقديم إطار زمني تقديري في هذا الصدد.

٥٧ - وطلبت الدول الأعضاء تفاصيل إضافية من مكتب التحقيقات ومراجعة الحسابات بشأن التوصيات المتصلة بالشراء، من أجل تيسير اكتساب فهم أفضل للأسباب الجذرية، وللتأكد مما إذا كانت الجهود التي تبذلها الهيئة للتصدي للتحديات كافية. وطلبت أيضا بلوَّرة المخاطر البسيطة التي يسهل حلها في تقرير مراجعة الحسابات، بالمقارنة بالمخاطر المصادفة بشكل منهجي، التي تؤثر بالتالي على الأهداف الاستراتيجية. واقترحت تلك الدول أن تتضمن التقارير المقبلة معلومات عما إذا كان تزويد وظيفة مراجعة الحسابات بالموارد قد مكّن المكتب من أن ينفذ أنشطته بفعالية، حسب الاقتضاء.

٥٨ - واتفقت الوفود مع اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات في رأيها القائل بأنه ينبغي إنشاء جهة تنسيق تنظيمية في هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتوفير الرقابة فيما يتعلق بأنشطة المراجعة الداخلية للحسابات، وينبغي تحديد النتائج، والإحاطة علما بالتكلفة التقديرية المقدمة من الإدارة. وأوصت بإبقاء المجلس التنفيذي على إطلاع على التقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك عرض الآثار الكاملة المترتبة في التكاليف، في الفترة السابقة على استعراض منتصف المدة للخطة الاستراتيجية.

٥٩ - وردا على تعليقات الحاضرين بشأن زيادة التوسع، والاعتبارات المتعلقة بأن يكون لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحدة خاصة بها للمراجعة الداخلية للحسابات، أشارت الإدارة إلى الموارد اللازمة، وطمأنت الدول الأعضاء، في الوقت نفسه، على أن الهيئة ستواصل، وفقا لولايتها، الحوار مع الدول الأعضاء للتأكد من اتباع أفضل صيغة منهجية لهيكلها لمراجعة الحسابات. وأكدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة من جديد خضوعها للمساءلة بقوة في جميع المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات والتحقيق.

ثامنا - تقرير عن الزيارة الميدانية لمكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى فييت نام

٦٠ - قام رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤، وهو الممثل الدائم لأوروغواي لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس فريق الزيارة الميدانية، بعرض التقرير عن الزيارة الميدانية التي قام بها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى فييت نام في الفترة من ٧ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (UNW/2015/CRP.9).

٦١ - وكان الهدف من الزيارة الميدانية هو الاطلاع بشكل مباشر على العمل الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري بالتعاون مع حكومة فييت نام. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المكتب يهدف إلى جمع معلومات عن مدى وطريقة التعاون بين الشركاء

في التنمية بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ويشمل هذا التفاعل فيما بين الوكالات في إطار مبادرة توحيد الأداء والتعاون مع منظمات المجتمع المدني.

٦٢ - وتشمل التوصيات المقدمة إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة على النحو المبين في التقرير ما يلي:

(أ) ينبغي للدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني أن يستهدف، على وجه التحديد، المواقف التقليدية تجاه النساء والفتيات لضمان أن تحقق المشاريع الإنمائية نتائج أكثر استدامة؛

(ب) يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل تلبية الطلب على تعزيز السياسات التي وضعتها حكومة فييت نام وتعزيز القدرة على تنفيذها، أن تواصل تقديم المشورة في مجال السياسات العليا من أجل ضمان الإدماج المستدام للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة في جميع جوانب التخطيط الوطني في المستقبل؛

(ج) يتعين على هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تقدم دعما لتلبية الاحتياجات التدريبية التي حددتها حكومة فييت نام وأن تقدم خدمات بناء القدرات لكل من هذه الاحتياجات. وينبغي لهذه المساعدة أن تشمل جملة أمور منها تقديم دعم مستمر إلى الوزارات التنفيذية في إعداد الأدوات والمبادئ التوجيهية للتخطيط والرصد وإعداد التقارير من أجل دعم تلبية الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات؛

(د) ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل توسيع شراكاتها، بما في ذلك شراكاتها مع القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدروس المستفادة من دعمها لحكومة فييت نام في هذه المرحلة الانتقالية المحددة، وكيف يمكن لهذه الدروس أن تقدم معلومات، في الوقت الذي تستعد فيه بلدان أخرى للوصول إلى مركز البلدان متوسطة الدخل في الخمس إلى العشر سنوات المقبلة؛

(هـ) ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تكفل، في جميع المساعي المتعلقة بالحد من خطر الكوارث وتغير المناخ، مراعاة الآثار المحددة المتصلة بنوع الجنس من منظور طويل الأجل؛

(و) ينبغي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل القيام بدور الميسر للحوار الموضوعي بين حكومة فييت نام ومنظمات المجتمع المدني، والدعوة إلى إقامة مزيد من الشراكات التي تدمج إجراء مشاورات مع هذه المنظمات في عمليات التخطيط الدورية للسياسات والقوانين الوطنية؛

(ز) ينبغي أن ينظر مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في القيام بمزيد من الزيارات الميدانية، عند الاقتضاء.

٦٣ - وأعرب الوفد عن ثقته بأن التعاون بين حكومة فييت نام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيستمر من أجل تعزيز قدرة الحكومة على تنفيذ التزاماتها الدولية والمحلية في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، بما في ذلك أشد الفئات ضعفا.

٦٤ - ووجه رئيس المجلس التنفيذي الشكر إلى حكومة فييت نام بالنيابة عن الوفد على كرم ضيافتها، وعلى إتاحتها الفرصة لمناقشة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات مع الوزراء وكبار الممثلين على الصعيدين الوطني والإقليمي. وأعرب الوفد عن امتنانه لمكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة في فييت نام على الاستقبال الحار وفريق أمانة المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على جودة إعداده لجدول الأعمال والتنفيذ الناجح لأول زيارة ميدانية على الإطلاق يقوم بها مكتب المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦٥ - ووجهت الممثلة الدائمة لفييت نام لدى الأمم المتحدة الشكر إلى رئيس المجلس التنفيذي ووفده على زيارتهم لبلدها وعلى تقريرهم ذي الصلة. وأعربت عن تقديرها لأن التقرير أبدى تقديره لالتزام حكومة فييت نام القوي بالتصدي لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأبرز إنجازاتها الهامة، التي أكدت إنها ما كانت لتتحقق بدون الدعم القيم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة وفريق الأمم المتحدة القطري. وأعربت عن تأييد حكومتها للتوصيات على النحو المبين في التقرير، ورحبت على وجه الخصوص بالاعتراف بدور نهج الأداء الموحد، مشيرةً إلى تعزيزه للاتساق والفعالية في عمل الأمم المتحدة في فييت نام، ودور الهيئة في هذه العملية. وفي الختام، حثت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أن تأخذ ذلك في الاعتبار من أجل تحسين دعم فييت نام والبلدان النامية الأخرى.

تاسعا - خاتمة

٦٦ - وجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الشكر إلى الرئيس على قيادته، وإلى نائبتي الرئيس على توجيهاتهما الداعمة أثناء الدورة وإلى أعضاء المجلس والمراقبين على مشاركتهم النشطة. واغتنمت الفرصة لتهنئة نائبتي الرئيس المنتخبتين حديثا لمكتب المجلس التنفيذي، وأعربت عن تقديرها للرئيس وللمكتب في عام ٢٠١٤، وكذلك لحكومتي أفغانستان وفييت نام. وأثنت، في هذا الصدد، على ممثلي هيئة الأمم المتحدة للمرأة والأفرقة القطرية للهيئة على عملهم الممتاز.

٦٧ - وبالإضافة إلى ذلك، وجهت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية الشكر إلى الدول الأعضاء التي أعلنت تبرعاتها لعام ٢٠١٥ وما بعده، وإلى تلك التي ذكرت أنها ستضاعف مساهماتها، أو تقدم زيادات كبيرة أخرى. واستشهدت بالبيان الذي أدلى به نائب المدير التنفيذي لمكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية والذي جاء فيه: ''إننا يجب ألا نكون قادرين فحسب على الوفاء بالغرض، بل يجب أن يتوافر لدينا أيضا التمويل اللازم لتلبية هذا الغرض''. وكررت دعوتها الموجهة إلى الجهات المانحة والبلدان النامية على السواء لتقديم تمويل أقوى إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لسد الفجوة في الموارد، مع إعطاء الأولوية للموارد الأساسية وتحسين جودة تمويل الموارد غير الأساسية، بما في ذلك دعم الصناديق الاستئمانية. وأكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية التزام هيئة الأمم المتحدة للمرأة بمواصلة التنويع والتماس شركاء جدد وموارد جديده. واختتمت كلمتها بأن حثت المجلس على أن يواصل تعزيز التزامه، سعيا لأن تحتل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة مكانة رئيسية في الخطط العالمية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، مع تحويل الكوكب إلى كوكب قائم على نسبة ٥٠ إلى ٥٠ بحلول عام ٢٠٣٠.

٦٨ - وأعرب رئيس المجلس عن تقديره لنائبتي الرئيس على تعاونهما، وللدول الأعضاء على التزامها القوي. ووجه الشكر أيضا إلى جميع المعنيين على العروض التي قدموها، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة الحسابات والتقييم، وأعرب عن تطلعه إلى إجراء حوار منظم بشأن التمويل في الدورة العادية الثانية المقبلة. وفي الختام، حث الدول الأعضاء على تقديم أي مشورة و/أو تعليقات قد تود تقديمها في أي وقت من الأوقات، من خلال نائبتي الرئيس. ورفعت الجلسة بعد ذلك.

المرفق الأول

القرارات المتخذة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

٢/٢٠١٥

تقرير مرحلي لوكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة عن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً مع التقدير بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك الأنشطة التنفيذية المضطلع بها في عام ٢٠١٤[أ]، ويرحب بالإنجازات المتحققة في تنفيذها، على النحو الوارد في التقرير؛

٢ - يحيط علما مع القلق باستمرار الفجوة في التمويل، ويحث جميع البلدان التي يمكنها زيادة تبرعاتها على أن تفعل ذلك، خصوصا للموارد العادية، من أجل ضمان التنفيذ الكامل والفعال للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٣ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تواصل تحسين كفاءتها وفعاليتها وشفافيتها وخضوعها للمساءلة؛

٤ - يحيط علما بالتقدم المحرز في الإبلاغ عن نتائج تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب إلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية إجراء مزيد من التحسينات في تقديم التقارير السنوية عن الخطة الاستراتيجية بإدراج معلومات موجزة عن التقدم المحرز في إطار النتائج المتكامل، وإجراء مزيد من التحليل بشأن ما يَدفَع أو يعوق أداء هيئة الأمم المتحدة للمرأة، من أجل زيادة فعاليتها، حسب الاقتضاء؛

٥ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة ان تتناول بمزيد من التفصيل، في تقاريرها السنوية، تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية؛

٦ - يقرر أن يحيل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

(أ) UNW/2015/6.

٣/٢٠١٥

التقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٤، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل لعام ٢٠١٥[ب]؛

٢ - يرحب بالجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مجال التعزيز المنهجي لمهمة التقييم والتقدم المحرز فيها؛

٣ - يرحب أيضا بالتقدم الذي تحرزه هيئة الأمم المتحدة للمرأة في قيادة جهود تقييم المسائل الجنسانية على نطاق المنظومة؛

٤ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة تعزيز قدراتها للتقييم وتكريس الموارد البشرية والمالية الكافية لمهمة التقييم؛

٥ - يؤكد أن التقييم ينبغي أن يكون قطري المنحى، وأنه يتعين زيادة امتلاك البلدان المستفيدة من البرامج لزمام الأمور والقيادة فيما يتعلق بتقييم جميع أشكال المساعدة؛

٦ - يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز نطاق التغطية بالتقييمات، ومعدل تنفيذ التقييمات المزمعة، وتقديم ردود الإدارة، وتطبيق توصيات التقييم في عملها؛

٧ - يطلب أيضا إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة مواصلة بذل جهود لتقييم المسائل الجنسانية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وتعزيز إقامة شراكات مبتكرة من أجل تنمية قدرات التقييم الوطنية، ويثني على الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمرأة في هذا الصدد.

(ب) UNW/2015/5.

٤/٢٠١٥

التقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير عن أنشطة المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[ج]؛

٢ - يعرب عن دعمه المستمر لمهام مراجعة الحسابات والتحقيقات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛

٣ - يطلب إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات أن يدرج في التقارير السنوية:

(أ) رأيا يستند إلى نطاق العمل المضطلع به بخصوص مدى كفاية وفعالية إطار الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة في الهيئة؛

(ب) موجزا مقتضبا للأعمال والمعايير التي تدعم الرأي المقدم؛

(ج) بيان الامتثال لمعايير المراجعة الداخلية للحسابات التي تتقيد بها الهيئة؛

(د) تقييما لما إذا كانت الموارد المتاحة لهذه المهمة مناسبة وكافية وموزعة بصورة فعالة لتحقيق التغطية المتوخاة في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٤ - يحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية لمراجعة الحسابات للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤[د].

(ج) UNW/2015/4.

(د) UNW/2015/4/Add.1.

المرفق الثاني

التبرعات المعلنة الواردة في الدورة السنوية لعام ٢٠١٥

الدولة العضو	العملة	التبرعات للموارد الأساسية (بالآلاف)	السنة/الفترة
أستراليا	دولار أسترالي	٧٨٠٠	٢٠١٥
النمسا	يورو	٢٥٠	٢٠١٥
بلجيكا	يورو	٤٠٠٠	٢٠١٥
بلغاريا	بدولارات الولايات المتحدة	١٥	٢٠١٥
شيلي	بدولارات الولايات المتحدة	١٠٠	٢٠١٥
كولومبيا	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٥
كوستاريكا	بدولارات الولايات المتحدة	١٠	٢٠١٥
الجمهورية الدومينيكية	بدولارات الولايات المتحدة	٢٠	٢٠١٥-٢٠١٨
فنلندا	بدولارات الولايات المتحدة	١٥١٦٧	٢٠١٥
غامبيا	بدولارات الولايات المتحدة	٥,	٢٠١٥
أيرلندا	يورو	١٥٠٠	٢٠١٥
إسرائيل	بدولارات الولايات المتحدة	٥٠٠	٢٠١٥-٢٠١٦
إيطاليا	يورو	١٢٠٠	٢٠١٥
اليابان	بدولارات الولايات المتحدة	٥٠٠٠	٢٠١٥
كينيا	بدولارات الولايات المتحدة	١٠٠	٢٠١٥-٢٠١٨
الكويت	بدولارات الولايات المتحدة	٢٠٠	٢٠١٥-٢٠١٨
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٥
ملديف	بدولارات الولايات المتحدة	١	٢٠١٥
موزامبيق	بدولارات الولايات المتحدة	٢٠	٢٠١٥-٢٠١٨
هولندا	بدولارات الولايات المتحدة	٤٥٣٥	٢٠١٥
النرويج	الكرونة النرويجية	٩٥٠٠٠	٢٠١٥
بنما	بدولارات الولايات المتحدة	٣٠	٢٠١٥-٢٠١٨
إسبانيا	يورو	١٥٠٠	٢٠١٥
الإمارات العربية المتحدة	بدولارات الولايات المتحدة	٧٢١٨	٢٠١٤-٢٠١٤
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	جنية استرليني	٢٥٠٠٠	٢٠١٥-٢٠١٦

ملاحظة: بالإضافة إلى الدول الأعضاء المذكورة أعلاه، أعلنت أيضا إستونيا وألمانيا وأوروغواي وجمهورية إيران الإسلامية وأيسلندا وبنغلاديش وبوتان وجمهورية كوريا وغرينادا وغينيا الاستوائية والسلفادور والسويد وسويسرا وملاوي والهند تبرعات للموارد الأساسية، سيتم تأكيد تفاصيلها لاحقا.

التبرعات المعلنة للموارد غير الأساسية

الدولة العضو	العملة	التبرعات (بالآلاف)	السنة/الفترة
أستراليا	دولار أسترالي	٦ ٥٠٠	٢٠١٥
فنلندا	بدولارات الولايات المتحدة	٤ ٠٠٠	٢٠١٥
ألمانيا	يورو	١ ٥٠٠	٢٠١٥
اليابان	بدولارات الولايات المتحدة	١٥ ٠٠٠	٢٠١٥
الإمارات العربية المتحدة	بدولارات الولايات المتحدة	٢ ٧٨١	٢٠١٤-٢٠١٥

ملاحظة: بالإضافة إلى الدول الأعضاء المذكورة أعلاه، أعلنت إستونيا والنرويج والنمسا تبرعات للموارد غير الأساسية، سيتم تأكيد تفاصيلها لاحقا.

التبرعات المعلنة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة

قدمت أيرلندا والمملكة المتحدة والنمسا تبرعات إلى صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة، سيتم تأكيد تفاصيلها لاحقا.